

Distr.: Limited
16 May 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



لجنة استخدام الفضاء الخارجي

في الأغراض السلمية

الدورة السادسة والأربعون

فيينا، ١١-٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة

الثالث المعني باستكشاف الفضاء

الخارجي واستخدامه في الأغراض

السلمية (اليونيسبيس الثالث)

تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء
الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (اليونيسبيس الثالث):

التقرير النهائي لفرقة العمل المعنية بمصادر التمويل الجديدة والمبتكرة

أولاً - مقدمة

١- اتخذت مقررات مهمة خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (اليونيسبيس الثالث)، المعقود في فيينا في الفترة من ١٩ الى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، تتعلق بصفة خاصة بحماية بيئة الأرض، وإدارة الموارد المائية، والأمن البشري، وتحسين الأوضاع البشرية، وتنمية المعارف العلمية، والتعليم، واستخدام

* A/AC.105/L.244

التقنيات الفضائية، وتشجيع التعاون الدولي. ويحتاج العالم، وخاصة البلدان النامية، بصورة عاجلة الى الموارد الملائمة لاتخاذ الاجراء المقابل.

٢- ولهذا الغرض، دعا اليونيسبيس الثالث الى انشاء صندوق طوعي خاص للأمم المتحدة لغرض تنفيذ توصياته. واستجابة لهذه الدعوة، تم تعديل اختصاصات الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية لتشمل تنفيذ توصيات اليونيسبيس الثالث. ودعت جميع الدول الأعضاء للمساهمة في الصندوق الاستئماني لدعم اقتراحات المشاريع ذات الأولوية، وخاصة لتنمية الموارد البشرية.

٣- ودعا اليونيسبيس الثالث أيضا الى اعتماد تدابير ترمي الى تحديد مصادر تمويل جديدة ومبتكرة على المستوى الدولي، بما في ذلك القطاع الخاص، من أجل دعم تنفيذ توصيات اليونيسبيس الثالث في البلدان النامية.

٤- وفي عام ٢٠٠١، وافقت اللجنة الفرعية العلمية والتقنية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية على انشاء أفرقة عمل مكونة من الدول الأعضاء المهمة، لتنفيذ توصيات اليونيسبيس الثالث التي أعطيت أولوية عليا أو التي ورد بشأنها عرض من دول أعضاء لأن تكون لها الأولوية على الأنشطة المرتبطة. وعند انشاء أفرقة العمل، كان معروضا أمام اللجنة نتائج الاستقصاء الذي أجراه مكتب شؤون الفضاء الخارجي بين الدول الأعضاء لاستبانة درجة الاهتمام والأولوية كل توصية. ولاحظت الجمعية العامة مع الارتياح في قرارها ٥٦/٥١ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ تشكيل أفرقة العمل. وفيما يتعلق بتنفيذ التوصية ٣٢، وفي شباط/فبراير ٢٠٠٢ اعتمدت اللجنة الفرعية اختصاصات فرقة العمل المعنية بمصادر التمويل الجديدة والمبتكرة (أنظر الوثيقة A/AC.105/C.1/2002/CRP.7، المرفق الأول).

٥- واعتمدت اللجنة الفرعية العملية والتقنية خطة العمل التالية في شباط/فبراير ٢٠٠٢:

٢٠٠٢

استعراض نتائج حلقات العمل السابقة وعمل اللجنة الفرعية بشأن موضوع التمويل. وتحديد آليات التمويل، ومصادر التمويل المحتملة للأنشطة الفضائية بين هيئات التمويل القائمة، أي مصارف التنمية، ووكالات المعونة، والحكومات، والشركات الصناعية المهمة والتي يمكن أن تهتم بالأنشطة الفضائية ووسائل اشراك مثل هذه الشركات في تمويل وتشجيع الأنشطة الفضائية في البلدان النامية.

بحث واختيار أفكار واعداد اقتراحات محددة.

- ٦- ويتألف أعضاء فرقة العمل، التي ترأسها فرنسا، في الوقت الحاضر، من ممثلين من الجرائز وأستراليا وكولومبيا والجمهورية التشيكية وفرنسا وألمانيا وايران (جمهورية-اسلامية) وكازاخستان والمكسيك والمغرب ونيجيريا وباكستان والفلبين وجنوب أفريقيا والجمهورية العربية السورية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ووكالة الفضاء الأوروبية، والجمعية الوطنية للفضاء بالولايات المتحدة الأمريكية، والمجلس الاستشاري لجيل الفضاء، ومرصد مانيلا، وجمعية الفلبين الفلكية.
- ٧- واجه استخدام التطبيقات الفضائية، ولا سيما من جانب البلدان النامية، مشاكل مختلفة لسنوات كثيرة، بما في ذلك الافتقار الى الموظفين المؤهلين والمعدات، وخاصة عدم وجود الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الأنشطة ذات الصلة.
- ٨- وبينما تولى القطاع الخاص العمل في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية، نظرا لاحتمالاته الربحية، تواجه التطبيقات الأخرى لتكنولوجيا الفضاء، وخاصة رصد الأرض، صعوبات ترتبط بالتمويل. وفي أغلب الأحيان، فان التمويل المتاح في البلدان النامية لا يستطيع أن يغطي سوى الرواتب.
- ٩- وادراكا لهذه الصعوبات، ضاعفت وكالات الفضاء من البرامج التدريبية، في مجال رصد الأرض بالتعاون الوثيق مع عدد من الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، وساعدت في انشاء مراكز متخصصة لمعالجة البيانات، ودعمت اقتناء المعدات اللازمة، ومولت مشاريع تجريبية. ولهذا ظهر خلال العشرين عاما الماضية النطاق الكبير لاستخدام التكنولوجيا الفضائية في رصد الأرض. ولكن للأسباب التي ذكرت بالفعل، لم تقم هذه التكنولوجيا البشرية بدعم التنمية بالقدر الذي كان ينبغي أن تقوم به.
- ١٠- ويمكن أن تقدم السواتل خدمة أفضل وأكثر كفاءة، ويمكن أن تساعد البيانات التي يتم جمعها صانعي القرار بدرجة كبيرة في التنمية الاقتصادية لبلداتهم. ولم ينجح الكثير من المؤتمرات أو الحلقات الدراسية أو حلقات العمل التي نظمتها وكالات الفضاء أو مراكز استشعار الفضاء عن بعد أو الرابطة العاملة من أجل زيادة استخدام هذه التقنيات في اقناع عدد كبير من الخبراء، معظمهم في هيئات التمويل، بأهمية مثل هذه التكنولوجيا. ويصدق هذا أيضا بالنسبة لعدد من صانعي القرار.

ثانياً- التوصيات الرئيسية لحلقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للملاحة الفضائية حول الاستعادة عملياً من التطبيقات الفضائية - الفرص والتحديات (ألبي، فرنسا، أيلول/سبتمبر ٢٠٠١)

١١- تقوم تطبيقات تكنولوجيا الفضاء بدور متزايد في التنمية الوطنية. غير أن امكانيات التطبيقات الفضائية، خاصة بالنسبة للبلدان النامية، في مجالات مثل الاستشعار عن بعد والاتصالات السلكية واللاسلكية ونظم تحديد المواقع لا تتحقق في أغلب الأحيان.

ألف- استخدام التطبيقات الفضائية

١٢- تعتمد امكانية استخدام التطبيقات الفضائية لأغراض التنمية على ما يلي:

- (أ) وجود موظفين ذوي معارف ومهارات ملائمة وقدرتهم على اكتساب الخبرة؛
- (ب) وضع سياسات طويلة الأجل؛
- (ج) انشاء أطر مؤسسية وبنية تحتية مادية؛
- (د) دعم للاستخدام العملي للتكنولوجيا؛
- (هـ) تمويل ملائم.

باء- التمويل

١٣- كما هو الحال بالنسبة لأي مشروع، يعد التمويل الملائم حاسماً لنجاح المبادرات الانمائية التي تستخدم تكنولوجيا الفضاء. وغالباً ما يكون نقص التمويل عقبة رئيسية أمام ادخال تكنولوجيا الفضاء في البرامج أو المشاريع الانمائية العملية. وترتبط هذه العقبة عامة بما يلي: (أ) انخفاض مستوى الوعي بالامكانيات والمتطلبات اللازمة لتأمين موارد مالية كافية لدعم البرامج ذات الأولوية؛ (ب) وعدم القدرة على اقناع صانعي القرار والمستعملين بفعالية تقنيات التطبيقات الفضائية من حيث التكلفة.

١٤- وبمجرد ادماج أحد التطبيقات الفضائية في السياق الأعرض للأولويات الانمائية الوطنية أو الاقليمية، فإنه يلزم تأمين التمويل. وهناك مصادر وآليات وطنية ودولية مختلفة لتمويل المشاريع، وسوف يعتمد اختيار أي من هذه المصادر أو الآليات لمفاتها على مجال

الأولوية المراد التصدي له وما اذا كان المقصود من المشروع أن يكون ايضاحيا أو خدمة عملية.

١٥- وفي حالة القطاع الخاص، قد تكون شركة ما على استعداد لتقديم بعض الدعم المالي لمشروع ما اذا حصلت على حق الاستخدام التجاري للمنهجية التي يطورها المشروع.

جيم- سياسات التمويل

١٦- تمول معظم المؤسسات المتخصصة مشاريع التنمية المستدامة، ولكن ليس مشاريع الفضاء. ولذلك فإنه يتعين تقديم أي مكون فضائي ولو كان كبيرا في السياق العام على أنه عنصر لنجاح المشروع المعني. غير أن هناك مؤسسات تمول أنشطة البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي.

١٧- وغالبا لا يتم التفكير في تمويل مشاريع معينة لأنها لا تفي بمعايير الاقتراحات الرسمية. وعند استيفاء تلك المعايير، تقيم الاقتراحات دائما على أساس معايير التقدير، وتعطى نقاط لصالح اقتراح ما على أساس كيفية استيفاء عناصره لكل معيار من المعايير بصورة جيدة. ولهذا فإنه من الضروري بالنسبة لواقعي مشروع أن يكونوا على معرفة بمعايير التقدير تلك للمشاريع.

١٨- وتعد المشاريع التجريبية التي تلي احتياجات المستعملين والموجهة نحو التطبيق طريقة جيدة لتوضيح أن تكنولوجيا الفضاء بديل مفيد وعملي وتشغيلي ومجدد من حيث التكلفة لاستخدام الأدوات التقليدية في تقديم حلول لمشاكل انمائية معينة.

دال- الالتزام السياسي

١٩- يعد الدعم الحكومي أساسيا للمشاريع أو البرامج ذات النطاق الوطني وللمشاريع التي يلتزم لها تمويل دولي. وينبغي أن يكون هناك أيضا التزام أكيد بالتمويل النقدي و/أو العيني لاقتراح مشروع تجربي أو ايضاحي من جانب المؤسسات التي تشارك فيه، نظرا لأن ذلك سوف يضيف الى مصداقية الاقتراح. وينبغي لمؤسسات المستعملين أن تبين بوضوح التزامها باستخدام التطبيقات الفضائية بمجرد أن تتضح فعاليتها من حيث التكلفة.

٢٠- وينبغي أن يبين الاقتراح شروط وطرق استمرار التطبيقات الفضائية على أساس تشغيلي بعد المرحلة الايضاحية. وترى مؤسسات التمويل أنه من المهم أن تتأكد من استمرار استخدام نتائج المشاريع الممولة بعد توقف التمويل الخارجي.

هاء- التعليم والتدريب

٢١- هناك حاجة ملحة لتزويد البلدان النامية بمزيد من فرص التعليم والتدريب في جميع مجالات العلوم والتكنولوجيا الفضائية، خاصة إذا كان لا بد من ادماج تكنولوجيات الفضاء في البرامج العاملة. وعلى وجه التحديد، هناك ضرورة لبناء القدرة من أجل التوسع في الاستخدام العملي لبيانات رصد الأرض. وهناك طلب على المعلومات المستقاة من بيانات الفضاء وليس على بيانات الاستشعار عن بعد غير المعالجة. ويلزم التدريب لتطوير القدرة على التطبيق بأسلوب متكامل، مثل استخدام تكنولوجيات أخرى من قبيل نظم المعلومات الجغرافية ونظم تحديد المواقع.

ثالثا- دور مختلف العناصر الفاعلة

ألف- وكالات الفضاء

٢٢- ينبغي ألا يرتبط ترويج التطبيقات الفضائية ارتباطا مباشرا بوكالات الفضاء التي ينبغي أن يكون دورها دعم جهود المنظمات المسؤولة عن الاستخدام العملي لهذه التطبيقات. وبعبارة أخرى، يجب أن تحرص وكالات الفضاء على ألا تصبح بديلا لمنظمات المساعدة الانمائية. ومع هذا، هناك دور تقوم به بالفعل وينبغي أن يتركز دعمها على ما يلي:

(أ) الدراية الفنية التقنية بالنسبة للمنظمات الوطنية والدولية المكلفة بالمعونة الانمائية؛

(ب) مشاريع التعاون التي يمكن أن تساعد في تطوير امكانيات الدول من حيث الموارد البشرية والتكنولوجية والاقتصادية؛

(ج) تعزيز بناء القدرات؛

(د) زيادة الوعي بين صانعي القرار وعامة الجمهور بأهمية التطبيقات الفضائية لتحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

(هـ) الأنشطة البحثية عن البيئة والتغير العالمي؛

(و) استخدام التطبيقات الفضائية للتخفيف من عواقب الكوارث الطبيعية أو التكنولوجية؛

(ز) مشاريع تجريبية لاعداد مشاريع للتنمية العملية والمستدامة.

باء- الحكومات والمصارف الائتمانية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة

٢٣- كما ذكر أعلاه، هناك مصادر وآليات وطنية ودولية مختلفة لتمويل المشاريع، ويعتمد اختيار أي من هذه المصادر أو الآليات التي ينبغي مفاحتها على مجال الأولوية المراد التصدي له، وما اذا كان الغرض من المشروع أن يكون ايضاحيا أو عمليا.

٢٤- وبالإضافة الى ميزانيات وموارد الشركاء في أحد اقتراحات المشاريع، يمكن أن تشمل مصادر التمويل الأخرى ما يلي:

(أ) الوزارات التي ستصبح المستعملين النهائيين؛

(ب) المؤسسات الوطنية لتمويل البحث والتطوير؛

(ج) مؤسسات المعونة الائتمانية الثنائية؛

(د) المؤسسات الائتمانية الاقليمية والدولية؛

(هـ) الصناديق الائتمانية الدولية المخصصة؛

(و) القطاع الخاص؛

(ز) آليات تمويل أخرى مثل استخدام جزء من ضريبة رسمية مخصصة أو عائد تحقق من نتائج المشروع.

جيم- الصناعة

٢٥- حققت صناعة الفضاء نجاحا تجاريا مشهودا، ولا سيما في مجال أجهزة الاطلاق والاتصالات السلكية واللاسلكية. وفي حالات كثيرة، تستطيع صناعة الفضاء أن تحل محل الاستثمار العام، وبهذا المعنى، يجب أن ينظر إليها على أنها شريك قوي. غير أنه من الواضح أن الأنشطة الفضائية لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على الاستثمار العام المستدام في البحث والتطوير والتكنولوجيا.

دال- أصحاب طلبات التمويل

٢٦- تتضمن المتطلبات الأولوية لنجاح مشروع ما على العناصر التالية:

- (أ) قدرات وطنية للقيام بالمشروع؛
- (ب) تحليل الفائدة بالنسبة للتكلفة لتبرير المشروع والحصول على التزام من الهيئات الممولة؛
- (ج) مخرجات اقتصادية واجتماعية للتنمية المستدامة؛
- (د) دعم سياسي قوي للمشروع، يعبر عنه صانعو القرار والسلطات الرسمية بشكل حازم؛
- (هـ) احترام البيئة؛
- (و) تعاون اقليمي، ان أمكن، لوضع سياسات مشتركة واقتسام الفوائد من وفورات الحجم الكبير؛
- (ز) ادراج التطبيقات الفضائية التي أثبتت كفاءتها في مشاريع تجريبية.

رابعاً- الهيئات أو المنظمات القائمة

٢٧- الهيئات المدرجة هنا ليست مخصصة لتمويل المشاريع. غير أنه رؤى أن من المفيد تقديم معلومات كاملة عن المصارف والمنظمات المختلفة التي تم تحديدها.

ألف- مصارف التنمية

٢٨- يرد وصف للتوجهات الرئيسية للسياسات التمويلية لمصارف التنمية المختلفة.

١- مجموعة البنك الدولي

٢٩- تتألف مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً، كل منها مملوك للبلدان الأعضاء. ويقوم كل منها بدور محدد في مهمة محاربة الفقر وتحسين المستويات المعيشية للشعوب في العالم النامي. والهدف الرئيسي لمجموعة البنك الدولي هو مساعدة الشعوب على مساعدة نفسها وبيئتها عن طريق تقديم الموارد، واقتسام المعارف، وبناء القدرات، واقامة شراكات في القطاعين العام والخاص.

٣٠- ويقتصر البنك الدولي على البنك الدولي للاعمار والتنمية والمؤسسة الائتمانية الدولية.

(أ) البنك الدولي للاعمار والتنمية

٣١- أنشئ البنك الدولي للاعمار والتنمية في عام ١٩٤٥ ويضم ١٨٤ عضوا. ويهدف البنك الدولي للاعمار والتنمية الى خفض الفقر في البلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان الأكثر فقرا ذات الجدارة الائتمانية عن طريق تشجيع التنمية المستدامة من خلال القروض والضمانات وعدم الاقراض بما في ذلك الخدمات التحليلية والاستشارية.

(ب) المؤسسة الائتمانية الدولية

٣٢- أنشئت المؤسسة الائتمانية الدولية في عام ١٩٦٠، وتضم ١٦٢ عضوا، وتساعد في اتاحة فرص الوصول الى خدمات أساسية أفضل مثل التعليم والرعاية الصحية والمياه النظيفة والخدمات الصحية، وتدعم الاصلاحات والاستثمارات الموجهة نحو زيادة الانتاجية ويجاد فرص عمل.

(ج) المؤسسة المالية الدولية

٣٣- أنشئت المؤسسة المالية الدولية في عام ١٩٥٦، وتضم ١٧٥ عضوا. وتمثل ولاية هذه المؤسسة في مواصلة التنمية الاقتصادية من خلال القطاع الخاص. وتقوم هذه المؤسسة التي تعمل مع شركاء تجاريين بالاستثمار في المشاريع الخاصة المستدامة في البلدان النامية وتقدم قروضا طويلة الأجل وضمانات وخدمات ادارة المخاطر وخدمات استشارية لعملائها. وتستثمر المؤسسة المالية الدولية في مشاريع بالمناطق والقطاعات التي لا تتلقى خدمة كافية من جانب الاستثمار الخاص، كما تمول طرقا جديدة ليجاد فرص مبشرة في أسواق يعتبرها المستثمرون التجاريون بالغة الخطورة في غياب مشاركة هذه المؤسسة.

(د) وكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف

٣٤- أنشئت هذه الوكالة في عام ١٩٨٨ وتضم ١٥٧ عضوا. وتساعد هذه الوكالة على تشجيع الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية عن طريق تقديم ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد الخسائر الناجمة عن مخاطر غير تجارية، وعدم قابلية العملات للتحويل والقيود المفروضة على تحويل العملات، والحروب والاضطرابات المدنية. وفضلا عن هذا، تقدم الوكالة مساعدة تقنية لمساعدة البلدان على نشر معلومات عن فرص الاستثمار.

(هـ) المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار

٣٥- أنشئ هذا المركز في عام ١٩٦٦ ويضم ١٣٤ عضواً. ويساعد المركز على تشجيع الاستثمار الأجنبي بتقديم تسهيلات دولية للتوفيق والتحكيم في المنازعات المتعلقة بالاستثمار، والتي تسهم في إيجاد جو من الثقة المتبادلة بين الدول والمستثمرين الأجانب. وتشير كثير من الاتفاقات الدولية المتعلقة بالاستثمار إلى تسهيلات التحكيم التابعة للمركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار. ويقوم المركز أيضاً بأنشطة بحثية وأنشطة نشر في مجالات التحكيم وقوانين الاستثمار الأجنبي.

٢- مصرف التنمية للبلدان الأمريكية

٣٦- أنشئ مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩ للمساعدة في التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية والكاريبية. وقد أنشئ هذا المصرف استجابة لرغبة طال أمدها من جانب أمم أمريكا اللاتينية لإنشاء مؤسسة تركز على المشاكل الملحة في المنطقة. وكانت العضوية الأصلية لهذا المصرف تضم ١٩ بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية والولايات المتحدة الأمريكية. ويبلغ عدد أعضاء المصرف ٤٦ بلداً.

٣٧- وبالإضافة إلى مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، تتألف مجموعة هذا المصرف من هيئة الاستثمار المشتركة بين البلدان الأمريكية وصندوق الاستثمار المتعدد الأطراف. وقد أنشئت هيئة الاستثمار، وهي فرع مستقل من فروع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، لتشجيع التنمية الاقتصادية في المنطقة عن طريق تمويل شركات القطاع الخاص الصغير والمتوسطة الحجم. وأنشئ صندوق الاستثمار المتعدد الأطراف في عام ١٩٩٢ لتشجيع الإصلاحات الاستثمارية وحفز تطوير القطاعين العام والخاص.

٣٨- ويقول ميثاق مصرف التنمية للبلدان الأمريكية أن مهامه الرئيسية تشمل ما يلي:

- (أ) استخدام رأس ماله والأموال التي يجمعها من الأسواق المالية والموارد المتاحة الأخرى لتمويل تنمية البلدان الأعضاء المقترضة؛
- (ب) استكمال الاستثمار الخاص بشروط وقواعد معقولة عندما لا يتوافر رأس المال الخاص؛
- (ج) تقديم المساعدة التقنية لاعداد الخطط والمشاريع الانمائية وتمويلها وتنفيذها.

٣٩- وتغطي عمليات المصرف النطاق الكامل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتشمل أولويات الاقراض الحالية تخفيف الفقر والعدالة الاجتماعية، والتحديث والالتزام، والبيئة. وتوجد لهذا المصرف، الذي يتخذ مقره الرئيسي في واشنطن العاصمة، مكاتب اقليمية في كل من بلدانه الأعضاء المقترضة وفي باريس وطوكيو.

٣- مصرف التنمية الأفريقي

٤٠- تتمثل مجموعة مصرف التنمية الأفريقي في مصرف انمائي متعدد الجنسيات يدعمه ٧٧ بلدا عضوا من أفريقيا وأمريكا الشمالية الجنوبية وأوروبا وآسيا. ويوجد المقر الرئيسي للمصرف في أبيدجان، وتتألف مجموعة مصرف التنمية الأفريقي من ثلاث مؤسسات: مصرف التنمية الأفريقي، وصندوق التنمية الأفريقي، والصندوق الاستئماني لنيجيريا. وتتضمن ولاية المصرف المساهمة في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لأعضائه الاقليميين بصورة فردية ومشاركة. ولهذا فان مهمته هي مساعدة البلدان الأعضاء الاقليميين على كسر حلقة الفقر المغلقة التي تدور بداخلها.

٤١- وتعتبر أولويات المصرف، بحكم تركيزه على أفريقيا، عن حالة الطلب الفوري على أرض الواقع، نظرا لوجود مشاورات واتصالات متكررة ومباشرة بين المصرف وعملائه الأفريقيين. وبالإضافة الى طبيعته الأفريقية، يعد هذا المصرف أيضا منظمة انمائية دولية بحق تتمتع بالدعم القوي من نحو ٢٤ من حملة الأسهم غير الاقليميين من الأمريكتين وأوروبا وآسيا، وتتعاون مع شبكة كبيرة من شركاء التنمية الدوليين. ويتمتع المصرف بسمعة جيدة للغاية لدى أسواق رأس المال.

٤٢- ويتبلور التركيز العملي للمصرف حول مجالات التدخل الرئيسية التالية:

(أ) على المستوى القطري، ثلاثة مواضيع قطاعية عريضة (الزراعة والتنمية الريفية، وتنمية الموارد البشرية، وتنمية القطاع الخاص) وموضوع عام واحد (أسلوب الادارة)؛

(ب) على المستوى الاقليمي/القاري، التكامل والتعاون الاقتصاديان؛ وقضيتان متقاطعتان، (البيئة والعلاقة بين الجنسين) وهما تتخللان جميع جوانب الجهد الانمائي، على المستويين الوطني والاقليمي.

٤٣- وفي كل مجال من المجالات القطاعية، يكفل المصرف ادخال قضيتي البيئة والعلاقة بين الجنسين ضمن التيار الرئيسي بطريقة تشاركية كاملة.

٤ - مصرف التنمية الآسيوي

٤٤ - مصرف التنمية الآسيوي مؤسسة تمويل انمائي متعددة الأطراف مكرسة لتخفيف الفقر في آسيا والمحيط الهادئ. وقد أنشئ في عام ١٩٦٦ وهو مملوك الآن من جانب ٦١ عضوا، معظمهم من المنطقة. ويوجد المقر الرئيسي للمصرف في مانيبلا، كما يوجد له ٢٣ مكتبا آخر حول العالم.

٤٥ - وأعيد تنظيم المصرف في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ على النحو التالي:

(أ) خمس ادارات اقليمية (شرق آسيا وآسيا الوسطى، وميكونغ، والمحيط الهادئ، وجنوب آسيا، وجنوب غرب آسيا) لتسهيل المزيد من التركيز القطري وتشجيع التعاون دون الاقليمي بشكل أفضل؛

(ب) تعد ادارة التنمية الاقليمية المستدامة مركزا للدراسة الفنية القطاعية والموضوعية، وتدعم ادارات أخرى. وتقوم هذه الادارة بوضع سياسات ومبادئ توجيهية، وترصد تنفيذها. وتدعم الادارة أيضا مهام التنمية الاقليمية وتعزز دور المصرف في ربط المنطقة بشبكات وشراكات عالمية. وتقوم أيضا برصد امثال المصرف لسياساته ومبادئه التوجيهية الخاصة.

٤٦ - وأعطى اعتماد تخفيف الفقر كاستراتيجية دفعة للحرب التي يقوم بها المصرف ضد الفقر. ويقوم المصرف بأنشطة لتشجيع النمو الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية وتحسين وضع المرأة وحماية البيئة، غير أن هذه الأهداف الانمائية الاستراتيجية تخدم الآن برنامجه لتخفيف الفقر. كذلك تسهم أهدافه الانمائية الرئيسية الأخرى مثل اصلاح القوانين والسياسات، والتعاون الاقليمي، وتنمية القطاع الخاص والعام، والتنمية الاجتماعية، اسهاما كبيرا في تحقيق هذا الهدف الرئيسي.

٤٧ - ويهدف العمل الانمائي للمصرف الى تحسين رفاهية شعوب آسيا والمحيط الهادئ. وتركز مشاريع وبرامج المصرف، سواء كانت تداخلات ضد الفقر أو أنشطة أخرى، على أولوية أو أكثر من الأولويات التالية: النمو الاقتصادي، والتنمية البشرية، والعلاقة بين الجنسين والتنمية، وأسلوب الحكم السديد، وحماية البيئة، وتنمية القطاع الخاص، والتعاون الاقليمي. وعمليات المصرف متنوعة وتشمل الزراعة والموارد الطبيعية والطاقة والمال والصناعة والمعادن من غير الوقود والبنية التحتية الاجتماعية والنقل والمواصلات.

٤٨ - ويقوم المصرف باقراض الحكومات وشركات القطاعين العام والخاص في بلدانه الأعضاء النامية. وأدواته الرئيسية هي القروض والمساعدة التقنية التي تقدم للحكومات من أجل مشاريع وبرامج انمائية محددة ذات أولوية عالية.

٥ - المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير

٤٩ - أنشئ المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير في عام ١٩٩١ بعد التغييرات السياسية في أوروبا الوسطى والشرقية وبلدان الاتحاد السوفياتي السابق التي احتاجت الى دعم لتغذية قطاع خاص جديد. ويستخدم المصرف الآن أدوات الاستثمار للمساعدة في بناء اقتصادات السوق والديمقراطيات في ٢٧ بلدا من أوروبا الوسطى الى آسيا الوسطى.

٥٠ - والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير مملوك لستين بلدا ومؤسستين حكوميتين دوليتين. وعلى الرغم من أن حملة أسهمه من القطاع العام، فإنه يستثمر أساسا في المشاريع الخاصة، وعادة الى جانب شركاء تجاريين. ويقدم تمويلا خاصا بالمشاريع للمصالح والصناعات والأعمال التجارية، وللمشاريع الجديدة والاستثمارات في الشركات القائمة. ويعمل أيضا مع الشركات المملوكة للقطاع العام، لدعم الخصخصة، وإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة، وتحسين الخدمات البلدية. ويستخدم المصرف علاقته الوثيقة مع الحكومات في المنظمة لتشجيع السياسات التي تعزز بيئة العمل.

٥١ - وتقضي ولاية المصرف بأنه يجب أن يعمل فقط في البلدان التي تلتزم بالمبادئ الديمقراطية. ومن خلال استثماراته يشجع البنك أسلوب الادارة القوي للشركات بما في ذلك الحساسية البيئية. والمجالات الرئيسية للتدخل هي الاصلاحات الهيكلية والقطاعية، والمنافسة، والخصخصة والتعاقد، والمؤسسات المالية الأقوى، والنظم القانونية، وتطوير البنية التحتية الأرضية اللازمة لدعم القطاع الخاص. ويعمل المصرف بتوجيه من اتفاق تأسيسه لتشجيع التنمية السليمة بيئيا والمستدامة ضمن النطاق الكامل لأنشطته. ويتعين على المشاريع البيئية أن تمتثل للسياسات والاجراءات البيئية الخاصة بالمصرف. ويساعد المصرف في تطوير مشاريع الاستثمارات البيئية وبناء القدرات. وتصمم جميع المشاريع التي يمولها المصرف بحيث تكون سليمة بيئيا.

٦- المصرف الأوروبي للاستثمار

٥٢- لا يدخل المصرف الأوروبي للاستثمار بالكامل ضمن نطاق هذه الدراسة. ومع ذلك فقد يكون من المفيد ذكر أنشطته لدول جديدة تطلب التمويل. ومهمة المصرف الأوروبي للاستثمار هي الاسهام في تحقيق التكامل والتنمية المتوازنة والترابط الاقتصادي والاجتماعي للدول الأعضاء. وقد أنشئ هذا المصرف بموجب معاهدة روما، وحملة الأسهم هم الدول الأعضاء.

٥٣- ويوجه نشاط الاقتراض نحو الأولويات العملية الرئيسية التالية:

(أ) التنمية الاقليمية والترابط الاقتصادي داخل الاتحاد الأوروبي؛

(ب) حماية البيئة وتحسين نوعية الحياة؛

(ج) سياسات المعونة الانمائية المجتمعية والتعاون في البلدان الشريكة.

باء- وكالات أو منظمات المعونة الانمائية

٥٤- من المستحيل تقديم قائمة شاملة بوكالات أو منظمات المعونة الانمائية التي تتعامل مع البلدان النامية، ولذلك تدرج هنا فقط الوكالات أو المنظمات الرئيسية. وبعضها لا يمكنه تقديم أي مساعدة نقدية، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ غير أنه رؤى أنه من المفيد اعطاء لمحة عامة عن هذه المنظمات.

الأمم المتحدة

٥٥- مقاصد الأمم المتحدة، كما وردت في الميثاق، هي حفظ السلم والأمن الدولي؛ وانماء العلاقات الودية بين الأمم؛ والتعاون على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية؛ وجعلها مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو ادراك هذه الغايات. وتكرس الغالبية العظمى من مواردها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة. وقد أثرت الجهود الانمائية للأمم المتحدة بصورة عميقة في حياة ورفاهية ملايين الشعوب في جميع أنحاء العالم. وترد في المرفق الثاني قائمة بكيانات الأمم المتحدة المفيدة لأغراض هذا التقرير.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٥٦ - تضم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٣٠ بلدا عضوا في محفل تعمل فيه الحكومات معا من أجل التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي نشأت عن الترابط المتبادل والعولمة. وتعد هذه المنظمة من مقدمي البيانات المقارنة والتحليلات والتنبؤات التي تدعم التعاون المتعدد الأطراف. والمهام الرئيسية للمنظمة هي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والعمالة ورفع مستويات المعيشة في البلدان الأعضاء والمساعدة في إيجاد توسع اقتصادي سليم في البلدان الأعضاء والبلدان الأخرى أثناء عملية التنمية الاقتصادية. وتهيئ هذه المنظمة بيئة للتفكير والمناقشة، ولكنها لا تنفق أي أموال.

الاتحاد الأوروبي

٥٧ - هدف السياسات الانمائية للاتحاد الأوروبي هو تشجيع التنمية المستدامة التي تساعد في القضاء على الفقر في البلدان النامية وادماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي. وبالإضافة الى أهدافه الاقتصادية والاجتماعية، هناك هدف سياسي وهو تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، مع تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية. ويكمل التعاون الانمائي للاتحاد الأوروبي سياسات الدول الأعضاء ويتم، قدر المستطاع، بالتنسيق مع جهات مانحة أخرى على المستوى العالمي، سواء كانت بلدانا أو منظمات دولية. ويأخذ النهج المؤسسي شكلين: التعاون الدولي التقليدي، وينفذ أساسا عن طريق تواجد الجماعة الأوروبية في المنظمات الدولية، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية، من خلال مشاريع التنمية المشتركة في المقام الأول.

الوكالة الكندية للتنمية الدولية

٥٨ - الوكالة الكندية للتنمية الدولية مكلفة بتخطيط وتنفيذ معظم برامج التعاون في كندا. والغرض الرئيسي لهذه الوكالة هو دعم التنمية المستدامة في البلدان النامية، من أجل تخفيف الفقر والمساهمة في إيجاد عالم أكثر أمنا وعدالة ورخاء.

وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية

٥٩ - تعد وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية الوكالة الرئيسية في الولايات المتحدة لتقديم المساعدة للبلدان التي تنهض من الكوارث، والتي تحاول الهروب من الفقر، والتي تقوم باصلاحات ديمقراطية. وهي وكالة حكومية فيدرالية مستقلة تتلقى التوجيه من وزير الخارجية في مسائل السياسات الخارجية العامة. وتعمل الوكالة على دعم النمو الاقتصادي المتكافئ والطويل الأجل وخدمة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية عن طريق دعم النمو الاقتصادي، والزراعة، والتجارة، والصحة العامة، والديمقراطية، ومنع التفاعلات، وتقديم المساعدة الانسانية.

وكالة التعاون التقني الألمانية

٦٠ - وكالة التعاون الدولي الانمائية مؤسسة مملوكة للحكومة من أجل عمليات التعاون الدولي على نطاق العالم. وهدف هذه الوكالة هو تحسين الأوضاع والظروف المعيشية للشعوب في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وهدف التعاون التقني هو تحسين امكانيات الشعوب والمنظمات والهياكل المؤسسية في البلدان الشريكة.

الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون

٦١ - الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون مسؤولة عن التعاون الانمائي، والمعونة الانسانية، والتعاون التقني مع أوروبا الشرقية. وهدف التعاون الانمائي هو مكافحة الفقر عن طريق تقديم المساعدة من أجل الخدمة الذاتية. وهي تشجع الاستقلال الاقتصادي والحكومي، وتسهم في تحسين ظروف الانتاج، وتساعد على حل المشاكل البيئية، وتسعى الى تحسين فرص الوصول الى التعليم والرعاية الصحية الأساسية.

الوكالة اليابانية للتعاون الدولي

٦٢ - يستند تقديم اليابان للتعاون الاقتصادي الى مفاهيم الاعتبارات الانسانية والأخلاقية والاعتراف بالتكافل بين الأمم. وتقدم المعونة مع مراعاة المبادئ الأربعة التالية:

(أ) ينبغي متابعة حفظ البيئة وتنميتها بلا توقف؛

- (ب) ينبغي تفادي أي استخدام للأغراض العسكرية أو لتفاقم الصراعات الدولية؛
- (ج) ينبغي إيلاء الاهتمام الكامل لاتجاهات الانفاق العسكري في البلدان المتلقية، وتطويرها وإنتاجها لأسلحة التدمير الشامل والصواريخ، وتصديرها واستيرادها للأسلحة، ضمن أمور أخرى، من أجل صون وتعزيز السلم والاستقرار الدوليين؛
- (د) ينبغي إيلاء الاهتمام الكامل للجهود المبذولة من أجل إضفاء الطابع الديمقراطي والأخذ باقتصاد موجه نحو السوق، وللموقف المتعلق بتأمين حقوق الإنسان الأساسية ومستوى الحرية في البلد المتلقي.

الوكالة الفرنسية للتنمية

٦٣- تسهم الوكالة الفرنسية للتنمية في النمو ومحاربة الفقر عن طريق المساعدة في تمويل مشاريع إيجاد الوظائف، من خلال طائفة متنوعة ومتطورة من النواتج المالية. وتغطي عملياتها البنى التحتية الأرضية، والقطاع الانتاجي، والنظام المالي، والمشاريع الاجتماعية والتعليمية والصحية. وتقيم هذه الوكالة تعاوناً عملياً مع وكالات تمويل أخرى ثانية ومتعددة الأطراف، وخاصة عن طريق التمويل المشترك للمشاريع، واتفاقات الشراكة، وتبادل الموظفين. وتركز الوكالة أنشطتها على البلدان الأكثر فقراً.

وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية

٦٤- تستطيع الإدارة العامة للتعاون الدولي التابعة لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية أن تساعد بصورة مباشرة في التنمية المستدامة، والتنوع الثقافي، والوصول إلى المعارف.

خامساً- الاقتراحات

٦٥- يوجد بالفعل عدد كبير من الهيئات التي تقدم المعونة المالية أو المشورة أو الدعم العيني. وعند بحث كيفية تحسين فرص الوصول إلى مثل هذا التمويل، وتسهيل الحوار بين مختلف العناصر الفاعلة ووسائل التمويل التي يمكن اقتراحها لمساعدة البلدان النامية في الحصول على الموارد المالية لاستخدام تطبيقات تكنولوجيا الفضاء لأغراض تنميتها ولتضييق الفجوة الاقتصادية مع البلدان المتقدمة، قامت فرقة العمل المعنية بمصادر التمويل الجديدة والمبتكرة بصياغة عدد من الاقتراحات.

٦٦- وتتعرف فرقة العمل بالعمل الرائع الذي أنجز بالفعل في إطار برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية، وتوصي ببذل كافة الجهود لاستخدامه في أغراض التحسين ولمصلحة البلدان النامية.

٦٧- ويمكن تقديم المساهمات للصندوق الاستثماري لبرنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية من جانب مشروع سائل الاتصالات السلكية واللاسلكية وتحديد المواقع، مثلا على أساس المساهمة بدولار واحد من دولارات الولايات المتحدة عن كل جهاز استقبال تابع لنظام الملاحة غاليليو/النظام العالمي لتحديد المواقع يباع في العالم، ودفع سنت واحد من دولار الولايات المتحدة عن كل اتصال دولي، ويمكن استخدام هذه المساهمات أيضا لتنفيذ توصيات اليونيسبيس الثالث. وسوف تستكمل هذه المساهمات التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء.

٦٨- ويمكن للبلدان المهتمة أن تدخل في تشريعاتها الوطنية حافزا ضريبيا للشركات التي تدعم جهود الأمم المتحدة لتشجيع استخدام تطبيقات تكنولوجيا الفضاء في إطار مشاريعها الخاصة بالتنمية الاقتصادية.

٦٩- ولحشد الصناعات في قطاع الفضاء، ينبغي للجنة الفرعية العلمية والتقنية أن تعد "ورقة بيضاء" لتقديمها الى هذه الصناعات. وينبغي لهذه الوثيقة أن تتضمن التوصيات الرئيسية لليونسبيس الثالث وتشير الى الاحتياجات في المستقبل، بناء على جدول واقعي. وينبغي أن تضع هذه الورقة الأساس والأحكام العامة لاقامة شراكات تتعلق بالمواضيع المقررة.

٧٠- ويمكن أن يكون أحد طرق تشجيع وتطوير الأنشطة الفضائية في البلدان النامية تقوية ما لديها من امكانيات بالفعل أو ايجاد امكانية أساسية عن طريق اتفاقات مع وكالات الفضاء في البلدان النامية وصناعة الفضاء.

٧١- وببذل عدد كبير من البلدان ومصارف التنمية ووكالات المعونة جهودا لتمكين البلدان النامية بتنفيذ مشاريع للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. غير أن هذه الجهود ليست منسقة في أغلب الأحيان كما أنها تطورت وفقا للتغيرات السياسية على المستوى الحكومي. ويمكن أن يكون تنسيق مثل هذه الجهود مفيدا. ويمكن أن يكون موضوعا لاجتماع تعقده الأمم المتحدة كل عامين. ويمكن أن يؤدي مثل هذا الاجتماع الى مزيد من الكفاءة في تنفيذ مختلف أنشطة المعونة.

٧٢- ولا يدرك الخبراء في مصارف التنمية أو وكالات المعونة دائما امكانيات التطبيقات الفضائية. وقد يكون من المفيد أن يتضمن برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية تنظيم حلقات عمل قصيرة الأجل لهؤلاء الخبراء من أجل عرض الامكانيات التي تتيحها هذه التقنيات، تعقبها مرحلة ايضاحية لمشاريع تجريبية أو برامج للتطبيق.

٧٣- وينبغي لمصارف التنمية ووكالات المعونة أن تساعد البلدان النامية الراغبة في تنفيذ مشروع اتمائي يتضمن استخدام بيانات الفضاء. ولتسهيل وصول البلدان النامية الى الدعم التمويلي، ينبغي اتخاذ عدة تدابير مثل:

(أ) اعداد نشرة توصيات تتضمن سياسات وأحكام مختلف المصارف ووكالات التنمية لصالح صانعي القرار ومقرري السياسات؛

(ب) اعداد نشرة تبيّن أي الوحدات أو الأقسام أو المكاتب في المصارف ووكالات التنمية يمكن أن تدعم مشاريع تستخدم تكنولوجيات الفضاء ووصفا مختصرا لسياساتها وأولوياتها. وينبغي أن تتضمن هذه النشرة أرقام الهواتف للاتصال بالأشخاص الملائمين؛

(ج) ادراج التدريب في المشاريع الممولة مع التزام رسمي من الحكومات المعنية بصيانة الهياكل التي تم تطويرها ومحاولة الاحتفاظ بالموظفين المدربين؛

(د) ادراج أموال للاستثمار الضروري في ميزانية خاصة واستهلاك ذلك الاستثمار في الميزانيات التالية حتى يمكن سداد ميزانية الاستثمار الأولية؛

(هـ) ضمان عائد داخلي متوقع في المشاريع لضمان طبيعتها التشغيلية في الأجل البعيد.

ويمكن أن تكون بعض الاقتراحات المذكورة أعلاه موضوعا لتقرير آخر تعده فرقة العمل.

٧٤- ويجب توجيه اهتمام لسياسات الدعم الخاصة بوكالات الفضاء. ويمكن مناقشة تنسيق هذه السياسات واتساقها المحتمل في الاجتماعات السنوية لمحفّل وكالات الفضاء، أثناء مؤتمر الاتحاد الدولي للملاحة الفلكية.

٧٥- وكان توافر البيانات عن رصد الأرض موضع مناقشات لسنوات كثيرة. وفي كثير من الحالات، ليس من الضروري استخدام البيانات الحديثة جدا. فقد تكونت لدى مشغلي السواتل كمية كبيرة من البيانات التي يمكن استخدامها في الظروف المواتية. ويمكن أن يكون

هذا هو الحال بالنسبة للبيانات التي مضى عليها أكثر من ثلاثة أشهر. وقد يكون من المفيد تشجيع قيام شركات مع مشغلي السواتل من أجل تسهيل اقتناء البيانات.

٧٦- وتقوم وكالة الفضاء الأوروبية حالياً بدراسة كيفية توزيع بيانات سائل رصد الأرضي "انفيسات" في مجال تطور المناخ وآثاره على التآكل الساحلي والتصحر. ولهذا يمكن لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يوسع نشاطه ليشمل شراء البيانات البيئية. وثمة احتمال آخر وهو أنه يمكن انشاء وكالة متخصصة لها فروع في مناطق العالم الرئيسية.

٧٧- وقد تقدم مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المعقود في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، باقتراحات ملموسة في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وهناك اقتراحان يتعلقان بمثل هذه الشراكات في مجال الفضاء تقدمت بهما اللجنة المعنية بسواتل رصد الأرض التي تضم عددا من مقدمي البيانات ومنظمات المستعملين. ويتضمن أحد هذه الاقتراحات بذل جهود لتطوير نظام عالمي لرصد المناخ، بدءا بالرصد الموقعي للمحيطات. ويتناول الاقتراح الآخر التدريب والتعليم، خاصة في مجال استخدام بيانات الرصد.

٧٨- وفي إطار برنامج المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تديره المنظمة الأوروبية لاستغلال سواتل الأرصاد الجوية "يومتسات"، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، سيتم تزويد ٤٥ دولة في أفريقيا ومنطقة المحيط الهندي بمحطات أرضية وتدريب لتمكينها من استخدام البيانات المتعلقة بالأعاصير وحالات الجفاف والظواهر الجوية الأخرى من الجيل الثاني من سواتل متيوسات.

٧٩- وينبغي استخدام هذه الأمثلة لتوسيع فكرة المشاركة بين القطاعين العام والخاص لكي تشمل مجالات أخرى من النشاط. وينبغي أن يتولى القطاع الخاص جميع الجهود الموزعة لدراسة نظام متكامل لإدارة عواقب الكوارث الطبيعية، وينبغي أن يؤدي هذا إلى اتفاق مشاركة بمجرد التوصل إلى حلول فعلية.

٨٠- وينبغي للأمم المتحدة أن تحث جميع الدول الأعضاء بقوة للمساهمة في الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية. عملا بالقرار^(١) الذي اعتمده اليونسبيس الثالث^(٢) والذي ينص فيه المؤتمر على أنه ينبغي دعوة جميع الدول إلى دعم الصندوق ماليا أو عينيا، وذلك في خطاب سنوي من الأمين العام يحدد، في جملة أمور، مقترحات المشاريع ذات الأولوية الرامية إلى تعزيز ومساعدة أنشطة التعاون التقني، ولا سيما الخاصة بتنمية الموارد البشرية.^(٣)

المواشي

- (١) أنظر مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، فيينا، ١٩-٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E00.13).
- (٢) المرجع نفسه، الفصل الأول، القرار ١.

المرفق الأول

اختصاصات فرقة العمل المعنية بمصادر التمويل الجديدة والمبتكرة (٣٢)

١- الألفية الفضائية: اعلان فيينا بشأن الفضاء والتنمية البشرية^(١)

"اتخاذ تدابير ترمي الى تبين مصادر تمويل جديدة وابتكارية على الصعيد الدولي، تشمل القطاع الخاص، من أجل دعم تنفيذ توصيات اليونسيس الثالث في البلدان النامية".

٢- المنسق المؤقت: فرنسا.

٣- الأعضاء: أستراليا وألمانيا وايران (جمهورية-الاسلامية) وباكستان والجمهورية التشيكية والجمهورية العربية السورية والفلبين وكازاخستان والمغرب ووكالة الفضاء الأوروبية.

٤- المقصد: في اطار تشجيع التعاون الدولي، وافق مؤتمر الأمم المتحدة المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (اليونسيس الثالث) على انشاء صندوق استئماني للمساهمات الطوعية لتنفيذ توصية هذا المؤتمر. وتوقعا لأن هذا النهج سوف يؤدي بالضرورة الى نتائج محدودة، وافق اليونسيس الثالث أيضا على توصية باتخاذ اجراءات لايجاد موارد مالية أخرى، من بينها القطاع الخاص.

٥- الأنشطة ذات الصلة: تنظيم اجتماعات خاصة عن قضايا التمويل في حلقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للملاحة الفضائية حول الاستفادة عمليا من التطبيقات الفضائية - الفرص والتحديات في ميدان التنمية المستدامة المعقود في ألي، فرنسا من ٢٧ الى ٢٩ أيلول/سبتمبر (أنظر A/AC.105/775). وسوف تتناول اللجنة الفرعية العلمية والتقنية تعبئة الموارد المالية لتطوير القدرات في تطبيقات علوم وتكنولوجيا الفضاء.

٦- خطة العمل:

٢٠٠٢

استعراض نتائج حلقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للملاحة الفضائية وعمل اللجنة الفرعية العلمية والتقنية حول هذا الموضوع. وتحديد آليات واستراتيجيات

تمويل على المستويين الاقليمي والدولي. وتحديد جميع هيئات التمويل القائمة المحتملة (أي مصارف التنمية ووكالات المعونة والحكومات). وتحديد الشركات الصناعية المهمة أو التي يمكن أن تهتم بأنشطة الفضاء ووسائل اشراك هذه الشركات في تمويل وتشجيع أنشطة الفضاء في البلدان النامية.

٢٠٠٣/٢٠٠٢

بحث واختيار أفكار لتحديد طرق تمويل جديدة ومبتكرة. واعداد اقتراحات محددة. ويمكن تنظيم حلقة عمل تركز أساسا لاستعراض الاقتراحات، بمشاركة العناصر الفاعلة الرئيسية في نهاية عام ٢٠٠٢ أو في بداية عام ٢٠٠٣، بالمركز الألماني لشؤون الفضاء الجوي في كولونيا بألمانيا.

النتائج

تقرير الى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية مع معلومات واقتراحات (حزيران/يونيه ٢٠٠٣).

الحواشي

(أ) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، فيينا، ١٩-٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E00.13)، الفصل ١، القرار الأول، الجزء أولاً، الفقرة ١ (واو) ٣٤.

المرفق الثاني

قائمة بكيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بتقرير فرقة العمل

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs United Nations 1 United Nations Plaza New York, NY 10017 United States of America Telephone: +(1) (212) 963-2738 Facsimile: +(1) (212) 963-9489/1312 Department of Economic and Social Affairs Room DC2-2320 United Nations New York, NY 10017 United States of America Telephone: +(1) (212) 963-5958 Facsimile: +(1) (212) 963-1010/4324 United Nations Office for Project Services Chrysler Building 405 Lexington Avenue, 4th Floor New York, NY 10174 United States of America Telephone: +(1) (212) 457-1100 Facsimile: +(1) (212) 457-4001 Secretariat of the International Strategy for Disaster Reduction Palais des Nations CH-1211 Geneva 10 Switzerland Telephone: +(41) (22) 917-9701 Facsimile: +(41) (22) 917-0563 Economic Commission for Europe Palais des Nations CH-1211 Geneva 10 Switzerland Telephone: +(41) (22) 917-2670/2673 Facsimile: +(41) (22) 917-0036 Economic and Social Commission for Asia and the Pacific United Nations Building Rajadamnern Avenue Bangkok 10200 Thailand Telephone: +(66) (2) 288-1234 Facsimile: +(66) (2) 288-1000	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ادارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث اللجنة الاقتصادية لأوروبا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
---	---

Economic Commission for Latin America and
the Caribbean
Av. Dag Hammarskjöld s/n
Vitacura
Edificio Naciones Unidas
Casilla de Correo 179 D
Santiago
Chile
Telephone: +(56) (2) 208-5051
Facsimile: +(56) (2) 208-1946
Economic Commission for Africa
P.O. Box 3001
Addis Ababa
Ethiopia
Telephone: +(251) (1) 51-7200/5826
Facsimile: +(251) (1) 51-4416/0365
Economic and Social Commission for Western
Asia
P.O. Box 118576
Riad
Lel Solh
Beirut
Lebanon
Telephone: +(961) (1) 981301/981311/981401
Facsimile: +(961) (1) 981510/981511/981512
United Nations Conference on Trade and
Development
Palais des Nations
CH-1211 Geneva 10
Switzerland
Telephone: +(41) (22) 907-1234
Facsimile: +(41) (22) 907-0057
United Nations Environment Programme
P.O. Box 30552
Nairobi
Kenya
Telephone: +(254) (2) 624001
Facsimile: +(254) (2) 226895
United Nations Development Programme
DC1-2128
1 United Nations Plaza
New York, NY 10017
United States of America
Telephone: +(1) (212) 906-5000
Facsimile: +(1) (212) 906-5001

اللجنة الاقتصادية لأمريكا
اللاتينية والكاريبي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لغرب
آسيا

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة
والتنمية

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

United Nations Institute for Training and
Research
Bureau 1070
Palais des Nations
CH-1211 Geneva 10
Switzerland
Telephone: +(41) (22) 917-1234
Facsimile: +(41) (22) 917-8047
World Food Programme
Via C. G. Viola 68
Parco dei Medici
00148 Rome
Italy
Telephone: +(39) (06) 65131
Facsimile: +(39) (06) 6513-2840
United Nations Convention to Combat
Desertification
Haus Carstanjen
Martin-Luther-King-Strasse 8
D-53175 Bonn
Germany
Telephone: +(49) (228) 815-2801
Facsimile: +(49) (228) 815-2898
Food and Agriculture Organization of the United
Nations
Viale delle Terme di Caracalla
00100 Rome
Italy
Telephone: +(39) (06) 5705-1
Facsimile: +(39) (06) 5705-3152/5155
United Nations Educational, Scientific and
Cultural Organization
7, Place de Fontenoy
75352 Paris 07 SP
France
Telephone: +(33) (1) 45 68 10 00
Facsimile: +(33) (1) 45 67 16 90
World Health Organization
20, avenue Appia
CH-1211 Geneva 27
Switzerland
Telephone: +(41) (22) 791-2122
Facsimile: +(41) (22) 791-0746
World Bank
1818 H. Street N.W.
Washington, D.C., 20433
United States of America
Telephone: +(1) (202) 477-1234
Facsimile: +(1) (202) 477-6391

معهد الأمم المتحدة للتدريب
والبحث

برنامج الأغذية العالمي

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة
التصحّر

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للتربية
والعلم والثقافة

منظمة الصحة العالمية

البنك الدولي

World Meteorological Organization
7 bis, avenue de la Paix
Case Postale 2300
CH-1211 Geneva 2
Switzerland
Telephone: +(41) (22) 730-8111
Facsimile: +(41) (22) 730-8181

المنظمة العالمية للأرصاد
الجوية